OECD *Multilingual Summaries*
OECD Tourism Trends and Policies 2020

Summary in Arabic

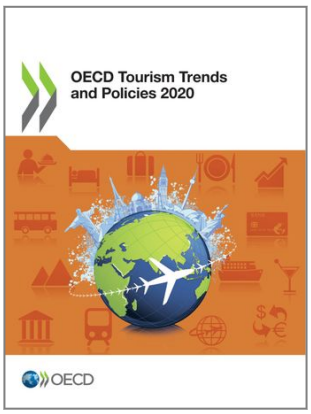

Read the full book on: 10.1787/6b47b985-en

أتجاهات وسياسات منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية 2020

ملخص

تعد السياحة محركًا مهمًا للنمو الأقتصادي على المستويين العالمي والمحلي. يساهم القطاع مباشرة بنسبة 4.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، و 6,9 ٪ من العمالة و 21,5 ٪ من صادرات الخدمات في دول منظمة التعاون الأقتصادي والتنميه ، في المتوسط ، والنمو المستمر يوفر آفاقا حقيقية للتنمية المستدامة والشاملة. ومع ذلك ، فهناك حاجة إلى سياسات متكاملة وتطلعية لضمان أن يوفر هذا النمو فوائد للأفراد والأماكن والشركات بشكل أفضل

أتجاهات السياحة

بعد ستة عقود من النمو المضطرد ، تظل السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العالم. إنها جزء أساسي من أقتصاد الخدمات المتنامي ، حيث تولد الدخل والنقد الأجنبي ، وتوفير فرص العمل وتحفيز التنمية الإقليمية ودعم المجتمعات المحلية. تعتبر صادرات السياحة ذات أهمية أقتصادية ولها تأثير أكبر على الأقتصاد المحلي مقارنة بقطاعات التصدير الأخرى. كل دولار ينفقه السائحين الدوليين في دول منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية في المتوسط يولد ما يقدر بـ 89 سنتًا من القيمة المضافة المحلية ، مقارنة بـ 81 سنتًا للصادرات الإجمالية

على المستوى العالمي ، تستمر السياحة في الأداء قبل توقعات النمو على المدى الطويل ، حيث وصل عدد السائحين الدوليين إلى 1,5 مليار في عام 2019. تجاوز نمو السياحة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتوسط العالمي منذ عام 2014 ، بعد فترة من النمو القوي في السنوات الأخيرة. تعتبر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من بين أفضل الوجهات السياحية في العالم ، وتمثل أكثر من نصف السياحة الوافدة العالمية (56.9 ٪) ووصول السفر (61.1 ٪). بالإضافة إلى فوائد السياحة الدولية ، تشكل السياحة الداخلية الدعامة الأساسية لهذا القطاع في غالبية دول منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية حيث يتحمل المقيمون في المتوسط 75٪ من النفقات السياحية

في حين أن صورة السياحة مختلطة على المدى القصير ، ويرجع ذلك أساسًا إلى التوقعات الأقتصادية غير المؤكدة والصدمات الخارجية مثل المخاوف الصحية والأحداث المناخية القاسية ، فمن المتوقع أن تستمر السياحة الطويلة الأجل في النمو

أولويات السياسة العليا

في حين أن أتجاهات النمو الإجمالية في هذا القطاع الديناميكي إيجابية ، تعمل الحكومات بشكل متزايد على تطوير سياسات تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الفوائد الأقتصادية والبيئية والأجتماعية التي يمكن للسياحة أن تحققها ، مع تقليل الضغوط التي تنشأ عندما يكون هذا النمو غير مخطط له ولم يتم إدارته. أصبحت تدابير السياسة العامة لمعالجة هذه المخاوف أولوية. على سبيل المثال ، بذل الجهد للتعامل بفعالية مع الزحام الموجود في الوجهات الشعبية ، ونشر الفوائد الأقتصادية وغيرها من المناطق التي تجذب عددًا أقل من الزائرين ، وتطوير منتجات جديدة لتطويل مدة الموسم ، وتشجيع زيادة الإنتاجية ، وتحسين أستخدام الموارد ، وتوفير فرص عمل أكثر أستقرارًا . لضمان أن هذه السياسات لها التأثير المطلوب فعلاً ، تعمل الدول على تعزيز آليات التنسيق والتنفيذ ، وتغيير ممارسات إدارة الوجهات ، وتحديث اللوائح ، وأعتماد الحلول الرقمية ، وتعزيز الحوار مع المجتمع المدني وإشراك القطاع الخاص في صنع السياسات.

تواجه الحكومات حاليًا قضيتين أساسيتين من حيث إدارة قطاع السياحة: الأستفادة من فوائد التحول الرقمي، وضمان تنفيذ سياسات السياحة المستدامة

تستمر التكنولوجيا في تحقيق تقدم بشكل متلاحق وهي عنصر تطوير لشركات السياحة وصانعي السياسات على حد سواء. من المرجع أن تؤثر التطورات السريعة في الأقتصاد المُشارك ، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول ، وتطبيقات الواقع الأفتراضي ، وتقنيات الذكاء الأصطناعي على المنتجات السياحية ، ونماذج الأعمال ، والخدمات ، وأختيارات الزائرين. هذه الأنعكاسات المحتملة للسياسة واللوائح الجديدة والتدخل لزيادة الفرص وحماية المستهلكين. للحكومات دور مهم تلعبه في تهيئة الظروف المناسبة لجميع الشركات للمشاركة في التحول الرقمي للسياحة

تعمل الحكومات بنشاط على تعزيز التنمية السياحية التي تحقق فوائد أقتصادية واضحة ، مع توفير مجموعة أوسع من المزايا للأماكن والمجتمعات المحلية والشركات والموظفين والزائرين. لا يمكن قياس نجاح السياحة ببساطة من حيث الوافدين والوظائف والدخل. إن ضمان قدرة المجتمعات المحلية على الأستفادة بشكل أكبر من السياحة يمثل أتجاهًا سائدًا للسياسة والتقدم الذي تم تحقيقه

رسائل السياسة الرئيسية

دعم سياسات السياحة المتكاملة والتطلعية

- تطوير أساليب متماسكة وتطلعية لتصميم السياسات والبرامج السياحية ، مدعومة باستراتيجيات طويلة الأجل وخطط عمل مرنة.
- تعزيز آليات التنسيق وهياكل التسليم لضمان أن السياسات المُتفق عليها على المستوى الوطني يتم تقديمها باستمرار على المستوى دون الوطني ، وإشراك المجتمعات المحلية والشركات لضمان إمكانية مشاركة وجهات السياحة المحلية بالكامل في فوائد أقتصاد السياحة الديناميكي

إعداد الأعمال السياحية للمستقبل الرقمي

- تدافع بقوة عن التحول الرقمي للسياحة ، من خلال تشجيع العقلية الرقمية وتحديث الأطر التنظيمية وتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في النظم الإيكولوجية الرقمية
- تشجيع الأستيعاب والأستثمار في التكنولوجيا الجديدة والمهارات والأبتكار ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة في مجال السياحة للاستفادة من فوائد التحول الرقمي ، وتشجيع تطوير الوجهات السياحية الذكية
- تعزيز نماذج الأعمال السياحية المعززة رقمياً ، وسلاسل القيمة والنظم الإيكولوجية ، من خلال أعتماد تحليلات البيانات وغيرها من التقنيات التكنولوجية ، وتحسين ممارسات الأعمال ، وتوسيع البنية التحتية الرقمية والأدوات والحلول المتاحة

إعادة التفكير في نجاح السياحة لتحقيق النمو المستدام

- وضع تركيزًا أكبر على الدعائم البيئية والأجتماعية - الثقافية للأستدامة ، لتقديم منافع صافية للمجتمعات المحلية ، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ومواجهة التغير المناخى
- التأكد من متابعة الجهود المبذولة لتنمية السياحة ضمن السياق الأوسع لأستراتيجيات التنمية الأقتصادية للمدينة والإقليمية والوطنية ، وبالتعاون الوثيق مع الصناعة والمجتمع المدني
- اتخاذ خطوات إضافية لتعميم الأستدامة في سياسات السياحة وممارسات الصناعة ، من أجل دعم أفضل للأنتقال إلى أقتصاد سياحي أخضر و صديق للبيئة وخالٍ من الأنبعاثات المنخفضة
- ضمان الوصول إلى بيانات قابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب من أجل عملية صنع القرار والتخطيط الأفضل لنوع وحجم نمو السياحة المناسب للوجهات الفردية

© OECD
This summary is not an official OECD translation.
The use of this work, whether digital or print, is governed by the Terms and Conditions to be found at http://www.oecd.org/termsandconditions.
Multilingual summaries are translated excerpts of OECD publications originally published in English and in French.
Co-funded by the European Union

Disclaimers: http://oe.cd/disclaimer